رسالة مواطن :

دعوة لاحتضان الكفاءات ومحاربة الطائفية

بعث المواطن عبد الهادي ياسر محمد برسالة الى "المدى" تناول فيها المتغيرات التي حصلت في العراق منذ نيسان ٢٠٠٣ وسقوط النظام السابق، والانجازات التي تحققت خاصة في مجال الديمقراطية بانتخاب اعضاء الجمعية الوطنية واعلان اول حكومة منتخبة .. ويخلص الى القول (ان القوة الاساسية الوحيدة القادرة على انجاز الحلول الجذرية لجميع المعضلات التي يعانيها الشعب العراقي تتم من خلال جبهة وطنية ديمقراطية واسعة) وحسن استثمار الثروة البشرية للشعب العراقي والخبرات والكفاءات المتخصصة المتراكمة كماً ونوعاً التي لايزال الكثير منها اما معطلاً ومهمشاً او مركوناً لاسباب يعزوها، حسب رأيه الى اعتماد اسلوب المحسوبية وشيوع ظاهرة الرشاوى وبروز النعرات الطائفية والعرقية وتخطي السن القانونية لبعض منهم.

ويطالب باحتضان الكفاءات والافادة من خبراتها، ويرفق مع رسالته صورة ثلاثة طلبات قدمها الى رئيس المفوضية العليا للنزاهة ورئيس الوزراء السابق الدكتور إياد علاوي ورئيس وزراء الحكومة الحالية الدكتور ابراهيم الجعفري يستعرض فيها خدماته في الشركة العامة للصناعات الإنشائية لحين إحالته الى التقاعد..

ويضيف: أن المسؤولين ومنهم السيد رئيس الجمهورية جلال الطلباني والسيد رئيس الوزراء اكدوا في أكثر من حديث التوجه نحو معالجة المشكلات التي يعانيها بلدنا وبشكل خاص فيما يتعلق بالفساد الإداري والمالي وشخصوا بصراحة الأمراض والظواهر غير السليمة التي غلبت على اداء مؤسسات الدولة.. ونحن نعتقد وقد يتفق معنا المواطن كاتب الرسالة بان الافادة من الكفاءات والخبرات لا تكون بالضرورة بإعادة تعيين المتقاعد منهم، بل يمكنهم المساهمة ببناء العراق من خلال آرائهم العلمية والتفاعل مع مؤسسات الدولة في هذا المجال ورفدها بالمقترحات التي تطور اداءها.. بل يمكن اعتماد أسلوب نشر الآراء والمقترحات من خلال الصحف او وسائل الإعلام الاخرى..

ان واحدة من ابرز المشكلات التي تواجه الحكومة هي النسبة العالية من البطالة وافواج الخريجين من الشباب التي تنتظر اخذ دورها لخدمة بلدها ومن الضروري الان اعطاؤهم بعض حقوقهم في العيش الكريم من خلال إيجاد فرص عمل تتناسب وشهاداتهم..

موظف في وزارة الزراعة يطالب بإضافة خدمته العسكرية أسوة بأقرانه

بعد أكثر من تسعة كتب رسمية ومقابلتين مع السيد وزير الزراعة السابق، لم أجد غير ان الجأ الى جريدة (المدى) لعرض مشكلة نعانيها نحن موظفي الشركة العامة للبستنة والغابات وبقية شركات وزارة الزراعة ..

هكذا بدأ المهندس الزراعي وعد الله محمود عبد المجيد الموظف في مشتل غابات نينوى رسالته قائلاً:

هل يجوز ان تعمل وزارة الصحة والكهرباء والنفط ووزارة التجارة وأمانة بغداد بقرار مجلس شورى الدولة المرقم (٦) لسنة ٢٠٠٤ ولا تعمل به وزارة الزراعة لتبقي موظفيها يعانون غبن عدم تطبيق هذا القرار المتضمن احتساب الخدمة العسكرية الالزامية والاحتياط لأغراض العلاوة والتقاعد والترفيع فتضيع سنوات من عمرنا كرست لخدمة الوطن العزيز .

ويضيف: ان اهمال مسؤول الذاتية في الشركة منذ عام (٢٠٠١) هو الذي ادى الى عدم اضافة خدمتي العسكرية الإلزامية والاحتياط وتسبب بقطع ارزاق عائلتين تعيشان الان على راتبي المتواضع البالغ (١٦٢) الف دينار في حين ان زملائي في الخدمة نفسها يتقاضون اكثر من (٤٥٠) الف دينار .. والغريب انه كلما كتبت طلباً لإزالة الغبن الذي أعانيه منه تأتي الإجابة بان القرار ٢١٨ في ٢١ /١٠/ ٢٠٠٢ قد الغي.. فما ذنبنا نحن نتحمل اخطاء مسؤول الذاتية .. وما مصير سنوات خدمتي الإلزامية والاحتياط ؟!.

شكاوى المواطنين واستجابة الوزارات لها

لاحظنا من خلال عملنا في صفحة (قضايا الناس) ان العديد من الوزارات ومؤسسات الدولة متابعة شكاوى المواطنين وتسرع بالإجابة عن أية شكوى منها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الزراعة والاتصالات والتربية وامانة بغداد.

في حين ان بعض هذه الوزارات، وكما يبدو غير مكترثة بل ربما لا تقرأ إلا ما يناسب مزاج مسؤوليها ونخص بالذكر وزارتي المالية والنقل.

ان كل ما يهمنا هو ان تتعامل كل وزاراتنا ومؤسساتنا مع شكاوى المواطنين بموضوعية وتتجاوب مع همومهم وتفتح قنوات الاتصال معهم من خلال وسائل الإعلام.. خاصة ان الحواجز الكونكريتية تحول بينهم وبين اللقاء مع المواطنين.

بيت السطور

سلام على مستشفى الكاظمية التعليمي

محمد شريف ابو ميسم

من يزر مستشفى الكاظمية التعليمي يرَ العجب، واول هذا العجب سيراه في قسم الطوارئ حيث سيرى بعضاً من الاطباء المتخرجين حديثاً يحاولون تغليف أنفسهم بهالة من علو الشأن، ويتمنطقون بلغة فوقية لم يدركها اديسون او انشتاين، وثاني هذا العجب سيراه في قذارة أروقة مكان يفترض ان يكون مشفى وليس مكاناً للاعتلال، وإذا ما كان المرء قد ساقته الحاجة الطبية بسبب وعكة صحية المت به، الى هذا الصرح الذي يفترض ان يكون مكاناً تعليمياً لطلبة الطب، فانه سيشعر بحجم المأزق الذي وضع نفسه فيه عندما ينقطع التيار الكهربائي وهو محشور مع حزمة من الأجساد البشرية داخل المصعد، ويزداد المأزق رعباً عندما تضيق أنفاسه وتصم آذانه اصوات الصرخات التي تطالب بالنجدة .. والى حين تكرم موظفي تشغيل المولدات الكهربائية بإيصال التيار، يكون قد دخل في مرحلة جديدة من الاعتلال وهناك .. الأنقاض وبعض من قطع خشبية وحديدية منتشرة في الممرات وقرب المصاعد، مضيفة الى المشهد الكثير من عناصر الكآبة والبؤس، ومن خلال طريقة ترتيبها فانها تشير الى زمن مر وهي على هذه الحالة.. اما اذا ما ساقت المرء حاجة الى صالة العمليات في الطبقة الاولى، فانه سيشعر وهو بانتظار دوره وكأن جلده قد (وصل الى الدباغ) إذ ما من مؤشرات تشير الى خصوصية وأهمية هذا المكان فالأصوات تتعالى من قبل الموظفين داخل صالة الانتظار، وبعض الحالات الطارئة يرافقها جمع غفير من المرافقين- يدخنون وما من احد يمنعهم يتحدثون ويتجادلون او ربما يقهقهون باصوات مرتفعة - ويشاركهم الموظف المكلف بادارة المكان بتصريحاته... والمرضى بانتظار دورهم بينما العاملون بصالة العمليات من (معينات ومساعدين) يدخلون ويخرجون من صالة العمليات الى اروقة المستشفى بالاحذية نفسها ولاهم لهم سوى التجمع بشكل سريع حول جسد المريض الخارج من صالة العمليات، ممسكين (بالسدية) وكأنها عروة مقدسة، لا يفارقونها حتى يحصلون على (العطايا) بطريقة مخجلة قد تصل الى الامساك بمن يرافق المريض واستجداء المال.. تعلو رؤوسهم لوحة معلقة على الجدار، كتب عليها (ممنوع التدخين) بينما لا تفارق سيجارة أيدي بعضهم كلما أطل على صالة الانتظار، والادهى من ذلك ان يطل احد الأطباء على جمهور المرضى والمرافقين وهو ممسك بسيجارته .. مظاهر العجب عديدة في هذا - اللامستشفى- ومحور العمل الرحيم والجاد مرتكز على مجموعة من الاطباء من ذوي السمعة الطيبة، الذين يحاولون جاهدين اداء رسالتهم النبيلة .. وعلى ما يبدو انهم غير قادرين على خلق اجواء طبية حقيقية تليق بسمعة الكثيرين منهم، لان جدران الجهل وورثة ثقافة الاكراميات واللامبالاة لها السطوة الاقوى على ما يبدو!!.

امانة بغداد تعقب على موضوع البيئة

كما وردت الينا اجابة من امانة بغداد بشأن احد المواضيع التي تخص البيئة، وقد تناولتها (المدى) بمناسبة يوم البيئة العالمي وفيما يلي نص الاجابة:

اشارة إلى المقال المنشور في جريدتكم بعددها ٤٠٥ بتاريخ ٦/ ٦/ ٢٠٠٥ في يوم البيئة العالمي نود ان نبين لكم الآتي:

١- فيما يخص المساحات الخضر في مدينة بغداد، هناك العديد من المعوقات التي تؤثر سلبياً في نشاط وعمل اقسام الزراعة في البلديات اذ تعاني هذه الاقسام نقصاً شديداً في مياه السقي وقلة اعداد الفتحات المخصصة لسقي المتنزهات والحدائق كذلك نقص الآليات العاملة في مجال الزراعة اضافة إلى العجز في تجهيز الاسمدة الكيمياوية والمبيدات الزراعية من وزارة الزراعة حيث تم شراء معظم هذه المواد من الاسواق المحلية وبالاسعار التجارية.

٢- بخصوص رمي النفايات والقاذورات في الساحات العامة. فان هناك آلية منفذة في اقسام النظافة لعموم البلديات وهي العقود مع الشركات الاهلية المتخصصة في مجال النظافة مع اسناد آلي من البلديات من خلال الكابسات ورافعة حاوية النفايات. وهذه العمليات تجرى بشكل يومي وباشراف ومتابعة من قبل اقسام التخطيط والمتابعة في البلديات. اضافة إلى اللجان المكلفة من دائرة المخلفات الصلبة والبيئة حيث تم اعداد تقارير ودراسات دورية عن كل بلدية وواقع حال النفايات الصلبة وكيفية التعامل معها وصولا إلى محطات الطمر النهائي.

٣- بالنسبة لمياه الشرب فان قدم شبكات توزيع المياه من مشاريع الماء إلى الدور السكنية وتعرضها للكسر والتلف يؤثر سلباً في نوعية المياه المجهزة للمواطنين اذ يكون هناك نضح من الانابيب وتسرب مياه المجاري إلى شبكة مياه الشرب مما يؤدي إلى حدوث تلوث بكتيري في المياه. اضافة إلى كثرة التجاوز على الشبكة الرئيسة من قبل المواطنين بسبب قلة الوعي البيئي.

٤- اما حالة الارصفة والتجاوزات الحاصلة عليها من الباعة المتجولين والقصابين وغيرها فنقترح تفعيل القوانين البيئية المعمول بها سابقا للحد من هذه التجاوزات الضارة بصحة المواطن.

٥- اما مخلفات المستشفيات والنفايات الطبية فقد تمت زيارة عدد من مستشفيات بغداد "مستشفى اليرموك، مستشفى الطفل المركزي" بتاريخ ٣١/ ٥/ ٢٠٠٥ من قبل اللجنة الفنية المشكلة في دائرة المخلفات الصلبة والبيئة، حيث تم تحديد عدد من النقاط السلبية في كيفية تعامل هذه المستشفيات مع النفايات الطبية وايجاد آلية لفرز هذه النفايات عن المخلفات الصلبة العادية تبدأ من الردهات والمختبرات وغرف العمليات والضماد حيث يتم تجميعها في حاويات خاصة ذات لون احمر للدلالة على خطورتها وصولا إلى المحرقة وظروف الحرق إلى عزل الرماد المتبقي من الحرق في حاويات خاصة. ونقترح هنا تحديد منطقة خاصة لطمر النفايات الطبية الناتجة من المستشفيات بعيدا عن موقع طمر النفايات الصلبة.

٦- شبكات الصرف الصحي فان الشبكة الموجودة حاليا قديمة وطاقتها التصميمية قليلة مقارنة بالتوسع الحاصل في مدينة بغداد حيث ان كمية المياه القذرة المطروحة من المدن اكبر من طاقة الشبكة خاصة في مواسم الامطار.

٧- اما بخصوص معالجة مخلفات المياه الصناعية فقد تم تشكيل فريق عمل مشترك بين دائرتنا ووزارة الصناعة/ قسم البيئة لدراسة طبيعة المواد المطروحة وايجاد الطرق المناسبة لمعالجتها.

نشكر اهتمامكم بموضوع البيئة وتعاونكم معنا في هذا المجال.

د. سهير ازهر الكاظمي
المدير العام
دائرة المخلفات الصلبة والبيئة
١٤/ ٦/ ٢٠٠٥

امام وزارة الموارد المائية

حملات إزالة نبات الشمبلان يجب ان تسبقها إزالة التصرفات الخاطئة

المدى / عمر الدليمي

أي عمل يقوم به الانسان لابد له من ان يعرف الى اين يؤدي به ذلك العمل وما الجدوى منه، ذلك لان العمل بخلاف ذلك سوف يكون اعتباطياً وغير مدروس وبالتالي سيكون غير مضمون النتائج هذا اذا لم يأت بنتائج عكسية.

اسوق هذه المسلمة وانا ارقب نتائج حملات إزالة نبات الشمبلان من الانهر والجداول والسواقي التي استمرت وزارة الموارد المائية ومديرياتها في المحافظات بممارستها على مدى الوقت الذي مضى منذ سقوط النظام حتى وقت قصير وحسب ما متوفر من تخصيصات مالية نعتقد انها قد ذهبت سدى، ومرد هذا الاعتقاد الى النتائج التي تمخضت عنها في مناطق محافظة ديالى، فلم يزيلوا الشمبلان ولا جرى الماء منساباً ولا هم يحزنون.

(المدى) رافقت مسيرة مجرى خريسان بدءاً من منطقة العبارة وجبينات في مدينة بعقوبة وحتى أطراف بهرز ولمسافة تزيد على (١٥) كيلو متراً من النهر، فوجدنا ان هذه العشبة الضارة قد تفاقمت في مجرى خريسان المهم الذي يغذي بساتين المحافظة من منطقة الصدر المشترك وحتى ذنائب بهرز التي تعاني انعدام وجود المياه بشكل قاتل ولاسباب عدة يدخل عدم نظافة مجرى النهر من هذه الأعشاب كأحد العوامل المهمة في إعاقة جريان الماء وتبديد كميات ليست بالقليلة منه.

لقد تم رصد مبالغ كبيرة وصرفها على حملات إزالة عشبة الشمبلان وفي مناطق عديدة من ديالى، فهل تستطيع وزارة الموارد المائية ومديريتها في ديالى القول إن حملاتها قد جاءت بالنتائج المرجوة؟

وإذا ما كان التعليل بأن للأمر وجهاً اخر وهو معالجة البطالة فهل عدمنا السبل الى ذلك ولم تبق إلا خدعة إزالة الشمبلان؟

ألا ترى هذه الوزارة بان الامر قد يعود بنتائج سلبية وذلك بإشاعة روح من عدم المبالاة وغش الذات والآخر عند شبابنا عندما ينظرون الى نتائج عمل سلبي كانوا طرفاً فيه؟

لقد دبجنا الاخبار وصرفنا ملايين الدنانير وليس هناك ثمرة لعملنا في ارض الواقع الذي يستدعي التوقف عنده ودراسة الأمر بشكل علمي والعمل على تخليص المجاري والسواقي من هذه العشبة الضارة وقبل ذاك علينا ان نتخلص من تصرفاتنا الضارة ايضاً.

اقتراح وجيه

اقتراح بالغاء قرار ٩٤٠ لسنة ١٩٨٧

اصدر ما كان يدعى بـ(مجلس قيادة الثورة) المنحل قراراً برقم ٩٤٠ لسنة ١٩٨٧ والذي تم بموجبه منع الفرز لمساحة تقل عن ٢٠٠ متر مربع ضمن التصميم الأساسي لمدينة بغداد.

ونتيجة التغيير الحاصل في الوضع الاقتصادي وارتفاع أسعار الأراضي بشكل خيالي ضمن محافظة بغداد وإلغاء قرار التملك للساكنين في بغداد ضمن إحصاء عام ١٩٥٧ فقط ولارتفاع أسعار المواد الانشائية وتوقف مؤسسات الدولة عن دعم اسعارها نتيجة الظروف الحالية واقتصار الموضوع على السوق التجارية فقط وارتفاع اجور العمل وتخفيفاً للعبء على الدولة في تلبية احتياجات المواطنين لبناء مئات الآلاف من الوحدات السكنية التي يتعذر تلبيتها في فترة زمنية قصيرة ولتخفيف المشكلات القائمة نتيجة اشتراك عدة أشخاص بسند واحد وعدم امكانيتهم الفرز الا بحدود القرار اعلاه.

اقترح الغاء القرار للتغيير الحاصل في الظروف التي اقتضتها في حينها وتحديد المساحة المسموح بفرزها بين ٧٥-١٠٠متر مربع لمواكبة الحاجة الحقيقية لشرائح متعددة من الموظفين والشباب المؤهلين للزواج والمواطنين الذين يتعذر عليهم ايجاد سكن لائق والذي يساهم في استمرار تطبيق هذا القرار بتفاقم أزمتهم وتناميها بشكل سرطاني.

لماذا يا وزارة الزراعة ؟

شركة ما بين النهرين صرفت أرباحاً للعاملين ونقلت آخرين لتخفيف العبء المالي!!

نقل الموظف من مكان عمله الى مكان عمل آخر أمر اعتيادي ويحصل في كل دوائر الدولة، ولكن ان تنقل مجموعة من كل معمل الى معامل الذرة الصفراء التابعة لشركة ما بين النهرين العامة للبذور ومديريات وزارة الزراعة بحجة تخفيف العبء المالي عن الشركة لانها خسرت، فهذا غير معقول.. والأكثر من ذلك ان اختيار المجاميع المنقولة كان اختياراً كيفياً وكيدياً .

نحن المنقولين من معامل الذرة الصفراء الى مديريات الزراعة بسبب الأعذار التي ذكرت اعلاه، فهل هذا القرار عادل يا وزارة الزراعة ؟

لقد اعتمد على أسماء رفعت الى مقر الوزارة وأصدر الأمر الوزاري من دون مفاتحة الشركة عن الاسباب الحقيقية لذلك وتسبب هذا القرار بإيذائنا من دون معرفة او علم منا برغم ان الشركة التي نقلنا من ملاكها الى ملاك مديريات الزراعة قد صرفت ارباحاً بمعدل ٣/٢ مليون دينار لكل موظف في الوقت نفسه الذي نقلنا فيه .. فهل نتحمل نحن خسارة الشركة او تخفيف العبء المالي عليها كما يدعون. ولماذا نحن بالذات من دون غيرنا؟

في الوقت الذي نناشد فيه الجهة المسؤولة عن ذلك، نقول (آه .. وآه يا وزارة الزراعة وحسبنا الله ونعم الوكيل).

مفوضية النزاهة والموارد المائية وشركة الاتصالات وامانة بغداد ترد بخصوص مواضيع تناولتها (المدى) خلال الشهر الحالي

ضمن بريد (المدى) وردت الينا اجابتان من رئيس مفوضية النزاهة العامة في العراق ووزارة الموارد المائية على موضوعين كانت (المدى) قد تناولتهما في أعدادها السابقة وعليه سننشر نص الإجابتين انطلاقاً من مبدأ حرية النشر.

الى/ صحيفة (المدى)

ورد في موقع الجيران يوم ١٩/ ٢٠٠٥/٦ ان صحيفة المدى الغراء نشرت بالعدد ٤١٤ في ٢٠٠٥/٦/١٦ على لسان السيد رئيس مفوضية النزاهة العامة ان قضايا الفساد تحال الى محكمة خاصة مؤلفة من ثلاثة قضاة وان المفوضية قد أصدرت امراً بالقاء القبض على احد الوزراء السابقين بتهمة الفساد الإداري ولكونه خارج البلاد طالبت المفوضية من الجهات ذات العلاقة القبض عليه وإحضاره .

نود ان ننوه ان المفوضية تحيل القضايا الى محكمة متفرغة لقضايا الفساد الإداري وان قاضي المحكمة أمر بالقاء القبض على الوزير المعني واحضاره وليست المفوضية .. القاضي
راضي حمزة الراضي
رئيس مفوضية النزاهة العامة في العراق

الى/ جريدة المدى الغراء

اشارة الى المقالة المنشورة في جريدتكم الغراء (٣٩٢) في ٢٢/ ٢٠٠٥/٥ نود ايضاح ما يلي:

ان الاهوار الوسطى او المركزية من الاهوار المهمة والحيوية وتقع هذه الاهوار في المنطقة المحصورة بين المحافظات الجنوبية الثلاث (الناصرية والبصرة والعمارة) وقام النظام المقبور بتجفيفها وذلك بقطع مياه التغذية عنها وتحويل المياه الى نهر العز.

وقد حاول مركز انعاش الاهوار وبكل الوسائل المتاحة اعادة المياه الى هذه المنطقة من خلال فتح ذنائب الانهر (الخمس) C4.LC ولكن من دون جدوى بسبب الظروف الصعبة للمنطقة وسيطرة بعض المزارعين المتنفذين الذين يمنعون أي جهد للعمل في إزالة القاطعة للمياه. مما حرم هذه الاهوار من العودة السريعة وكذلك فان المياه المحصورة سببت في رفع منسوب المياه الجوفية في ناحية السلام ومن الاجراءات التي تم اتخاذها من قبل مركز انعاش الاهوار لاطلاق التصاريف المطلوبة من المياه لهذه المنطقة ما يلي:

١- قام مدير عام مركز انعاش الاهوار وبرفقة ر. المهندسين جاسم محمد دويج بزيارة السيد عبد الكريم المحمداوي عضو مجلس الحكم في حينه لغرض التباحث في الموضوع وازالة العقبات التي تحول دون اطلاق التصاريف لتغذية الاهوار الوسطى. واقترح السيد عضو مجلس الحكم زيارة السيد المحافظ رياض ماهود لغرض تذليل المعوقات وفعلاً تمت زيارة السيد محافظ العمارة (رياض ماهود) وبحضور مدير الموارد المائية في العمارة لغرض تذليل المعوقات وقد تجاوب السيد محافظ العمارة وتحمس للموضوع ووعدنا باتخاذ الاجراءات المناسبة لإزالة المعوقات وقامت مديرية الموارد المائية في العمارة بإرسال الحفارات الى الموقع ولكن المزارعين المتنفذين منعوا الحفارات من العمل وهددوا بحرقها مما ادى الى سحب الحفارات من دون تنفيذ العمل المطلوب.

٢- بسبب اهمية الموضوع قامت وزارة الموارد المائية بتشكيل لجنة بموجب الامر الوزاري المرقم (٥٨٨٦) في ٢٢/ ٦/ ٢٠٠٤ لزيارة المنطقة ودراسة المشكلات والمعوقات وتقديم المقترحات المناسبة لحل هذه المشكلة وفعلاً قامت اللجنة بزيارة ميدانية للمنطقة واطلعت على واقع المشكلة وفي الوقت نفسه قامت اللجنة بزيارة السيد عبد الكريم المحمداوي في محافظة العمارة وتم التباحث معه حول المنطقة وقدمت اللجنة تقريرها الى وزارة الموارد المائية.

٣- حصلت موافقة السيد الوزير على ضرورة تنفيذ المقترحات الواردة في تقرير اللجنة التي جاء فيها : بموجب الفقرة ثالثاً (الحلول المناسبة لتغذية الاهوار الوسطى) وعلى ضوء الموافقة وجه السيد المستشار لشؤون الانشاءات والصيانة بالكتاب المرقم (٩٣٢٢) في ٣٠/٨/ ٢٠٠٤ بضرورة تنفيذ المقترحات الواردة في تقرير اللجنة اضافة الى كتاب مركز انعاش الاهوار الموجه الى المديرية العامة لتشغيل وصيانة مشاريع الري/ مكتب السيد المدير العام بضرورة حث مديرية الموارد المائية في العمارة للاسراع بتنفيذ اعمال متطلبات تجهيز الاهوار الوسطى بالمياه من خلال (LC,C4) بموجب كتاب المركز المرقم (٩٩) في ٢٦/ ٢٠٠٤/٧ وكتاب المركز المرقم (١٢٩) في ٩/٨/ ٢٠٠٤ وعلى ضوء ما تقدم او عزت المديرية العامة لتشغيل وصيانة مشاريع الري بموجب كتابها المرقم (١٢٣١٤) في ١٤/٩/ ٢٠٠٤ باتخاذ الاجراءات اللازمة بتنفيذ المقترحات واطلاق المياه الى الاهوار الوسطى . وبسبب عدم اتخاذ اية اجراءات ملموسة من قبل مديرية الموارد المائية في العمارة حول الموضوع وذلك لاعتراض المزارعين ومنع المديرية من العمل. فاتحت وزارة الموارد المائية/ مكتب السيد الوزير بموجب الكتاب المرقم (٢٩٨) في ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٤ وزارة الدولة لشؤون المحافظات / مكتب السيد الوزير وطلب تسهيل مهمة العمل وعلى ضوء ذلك وجه السيد وزير الدولة لشؤون المحافظات الكتاب المرقم (٧٢٧) في ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٤ لنفس الغرض ولكن دون جدوى.

وبالنظر لاهمية الموضوع اكدنا على المديرية العامة لتشغيل وصيانة مشاريع الري بموجب كتابنا المرقم (٤٨) في ١٢/ ٢/ ٢٠٠٥ ولم تجبنا المديرية حول الموضوع.

وفي الوقت الحاضر قامت مديرية الموارد المائية في العمارة بارسال حفارات مرة اخرى ومن المؤمل ازالة السداد القاطعة على نهر الخمس لاطلاق المياه باتجاه الاهوار الوسطى في الوقت القريب.

المستشار لشؤون الانشاءات والصيانة
محمد ضاري الشبلي
وزارة الموارد المائية

كما وردت الينا الاجابة التالية من السيد المدير العام للشركة العامة للاتصالات والبريد حول ما نشرته الجريدة بعددها المرقم (٣٦٠) في ١٢/ ٤/ ٢٠٠٥ تحت عنوان (تخرجنا من المعهد العالي للاتصالات ولم نعين) جاء فيها :

١- تسعى الشركة العامة للاتصالات والبريد الى رفد أقسامها الفنية بالكوادر المتخصصة في مجال الاتصالات وبما ان المعهد العالي للاتصالات والبريد هو الجهة المتخصصة فقد تم اعطاء الاولوية في التعيين لخريجي المعهد المذكور ومثال ذلك موافقة السيدة الوزيرة على تعيين الخريجين الثلاثة الاوائل كمعيدين في المعهد ولجميع الاقسام التي يضمها .

هذا وقد تمت مفاتحة وزارة المالية لغرض استحداث درجات وظيفية جديدة وفي حال المصادقة على ذلك من قبل وزارة المالية سيتم تعيين جميع خريجي معهد الاتصالات وحسب التسلسلات والاختصاصات المطلوبة ووفق آلية عمل تم اعدادها لهذا الغرض ، والسؤال الذي ننتظر اجابته من وزارة المالية هل ستتم المصادقة على استحداث درجات وظيفية في وزارة الاتصالات وغيرها من الوزارات ؟

وما مصير الاف الخريجين الذين يتلهفون لايجاد فرص لتعيينهم؟

المدير العام